

SCT/29/4

الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 27 مارس 2013

اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية

الدورة التاسعة والعشرون

جنيف، من 27 إلى 31 مايو 2013

العلاقة بين نظام لاهاي للتسجيل الدولي للرسوم والنماذج الصناعية ومشروع معاهدة قانون الرسوم والنماذج

وثيقة من إعداد الأمانة

مقدمة

1. في دورتها الثامنة والعشرين، التي عُقدت في جنيف في الفترة من 10 إلى 14 ديسمبر 2012، التمست اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية (المشار إليها فيما يلي بعبارة "اللجنة الدائمة") من الأمانة إعداد وثيقة تصف العلاقة بين نظام لاهاي للتسجيل الدولي للرسوم والنماذج الصناعية (المشار إليه فيما يلي بعبارة "نظام لاهاي") ومشروع معاهدة قانون الرسوم والنماذج (المشار إليه فيما يلي بعبارة "مشروع المعاهدة").

2. وبناءً على ذلك الالتماس، أعدت الأمانة هذه الوثيقة التي تنقسم إلى فصلين. ويتضمن الفصل الأول عرضاً عاماً لطبيعة وأهداف مشروع المعاهدة ونظام لاهاي، في حين يصف الفصل الثاني العلاقة بين مشروع المعاهدة ونظام لاهاي.

أولاً. طبيعة وأهداف مشروع المعاهدة ونظام لاهاي

مشروع المعاهدة

3. مشروع المعاهدة هو معاهدة دولية جديدة محتملة بشأن الشروط الشكلية والإجراءات الخاصة بالرسوم والنماذج الصناعية، مرفق بها مشروع للقواعد (المشار إليه فيما يلي بكلمة "القواعد").

4. وكما هو معروف جيداً، فإن المصممين الساعين لحماية الرسوم والنماذج الصناعية يجب عليهم تلبية الشروط الشكلية واتباع إجراءات معينة. وغالباً ما تكون تلك الشروط والإجراءات معقدة، كما أنها تتباين من نظام قانوني إلى آخر. وهدف

مشروع المعاهدة هو إنشاء إطار قانوني ديناميكي يعمل بطريقة معروفة وذلك من أجل تبسيط وتنسيق الشروط الشكلية والإجراءات الخاصة بالرسوم والنماذج الصناعية التي تحددها المكاتب الوطنية/الإقليمية. ولا ينشئ مشروع المعاهدة مجموعة وحيدة من الشروط القياسية، ولكنه يضع مجموعة من الشروط تمثل الحد الأقصى لما ينبغي أن تفرضه مكاتب الأطراف المتعاقدة.

5. ويوفر مشروع المعاهدة، بشكل خاص:

- 1" مجموعة شروط تمثل الحد الأقصى للشروط الخاصة بطلبات تسجيل أو حماية الرسوم والنماذج الصناعية، وأيضاً التماسات تدوين التراخيص والتغييرات؛
- 2" وقائمة تمثل الحد الأقصى لشروط تاريخ الإيداع؛
- 3" وفترة إهمال للإيداع بعد الكشف عن الرسم أو النموذج الصناعي؛
- 4" وآلية لتعديل أو تقسيم الطلب الذي يتضمن رسمين أو نموذجين صناعيين أو أكثر؛
- 5" وآليات لتفادي الفقد غير المقصود للحقوق نتيجة لعدم الامتثال المهل الزمنية.

6. ولا يحتوي مشروع المعاهدة على تعريف "الرسم أو النموذج الصناعي" كما أنه لا ينسق الجوانب المتعلقة بالقانون الموضوعي للرسوم والنماذج الصناعية.

نظام لاهاي

7. أنشئ نظام لاهاي بموجب اتفاق لاهاي بشأن التسجيل الدولي للرسوم والنماذج الصناعية (المشار إليه فيما يلي بعبارة "اتفاق لاهاي")، وهو معاهدة دولية يديرها المكتب الدولي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو). وفي الوقت الحاضر، يضم اتفاق لاهاي 60 طرفاً متعاقداً، ترد قائمة بهم في مرفق هذه الوثيقة.

8. ويتألف اتفاق لاهاي من ثلاث وثائق مستقلة، هي وثيقة لندن (1934)، ووثيقة لاهاي (1960)، ووثيقة جنيف (1999). ونظراً إلى تجسيد تطبيق وثيقة 1934¹ والتناقص الملموس في نشاط التسجيل بموجب وثيقة 1960²، فإن هذه الوثيقة سترتكز فقط على وثيقة 1999 (المشار إليها أيضاً بعبارة "وثيقة جنيف") وعلى اللائحة التنفيذية المشتركة لوثيقة 1999 ووثيقة 1960 من اتفاق لاهاي (المشار إليها فيما يلي بعبارة "اللائحة التنفيذية المشتركة").

9. وتوفر وثيقة جنيف آلية مركزية وقياسية لتسجيل الرسوم والنماذج الصناعية في عدة بلدان و/أو منظمات حكومية دولية، هي أعضاء في وثيقة جنيف (ويشار إليها فيما يلي بعبارة "الأطراف المتعاقدة"). وتتيح هذه الآلية لمودعي الطلبات إمكانية الحصول على الحماية لرسومهم ونماذجهم الصناعية في الأطراف المتعاقدة التي يختارونها، وذلك بإيداع طلب دولي واحد لدى المكتب الدولي للويبو، بحيث يمثل هذا الطلب لمجموعة واحدة من الشروط الشكلية، ويودع بلغة واحدة، ومقابل مجموعة واحدة من الرسوم تسدد بعملة واحدة (الفرنك السويسري). كما تسمح وثيقة جنيف باستخدام سجل مركزي، هو السجل الدولي، لتدوين التجديد والتغييرات اللاحقة التي تؤثر في طلب أو تسجيل دولي، كالتغيير في الملكية، وذلك عن طريق إجراء وحيد لدى المكتب الدولي.

10. يمكن تلخيص الملامح الرئيسية لعملية التسجيل وفقاً لوثيقة جنيف، في جوهرها، على النحو التالي. يودع المودع طلباً دولياً يحدد فيه الأطراف المتعاقدة التي يطلب توفير الحماية فيها. ويودع الطلب الدولي عموماً لدى المكتب الدولي مباشرة، وهذا المكتب هو المسؤول عن تنفيذ الفحص الرسمي للتحقق من أن الطلب يمثل لكل الشروط الشكلية المحددة. فإذا كان الأمر كذلك، يقوم المكتب الدولي بتسجيل الطلب باعتباره تسجيلاً دولياً في السجل الدولي وينشر التسجيل في

¹ منذ 1 يناير 2010. انظر الوثيقة H/A/28/3.

² انظر الوثيقتين H/LD/WG/1/4 و H/LD/WG/2/5.

النشرة الدولية للرسوم والنماذج. ويتم هذا النشر إلكترونياً على موقع الويبو على الإنترنت ويُستخدم كإشعار للأطراف المتعاقدة المحددة. واعتباراً من تاريخ التسجيل، يكون لأي تسجيل دولي نفس التأثير لدى كل طرف من الأطراف المتعاقدة المحددة كأي طلب مودع بالطريقة العادية لمنح الحماية للرسم أو النموذج الصناعي بموجب قانون ذلك الطرف المتعاقد³. ولكل مكتب الحق في أن يمنح الحماية أو يرفض منحها للرسم أو النموذج الصناعي الوارد في التسجيل الدولي، بعد إجراء الفحص الموضوعي إن وجد مثل هذا الفحص بمقتضى القانون المحلي. ويجب إخطار المكتب الدولي بأي رفض للحماية في خلال ستة أشهر أو 12 شهراً اعتباراً من نشر التسجيل الدولي. وإذا لم تُرفض الحماية في الطرف المتعاقد المحدد، أو إذا تم سحب الرفض، يكون للتسجيل الدولي نفس التأثير كما في حالة منح الحماية، وفقاً لقانون ذلك الطرف المتعاقد. ويتم قيد التسجيل الدولي لفترة أولية مدتها خمسة أعوام ويمكن تجديدها لفترتين إضافيتين على الأقل مدة كل منهما خمسة أعوام.

11. ولا تحتوي وثيقة جنيف على تعريف "للرسم أو النموذج الصناعي" ولا تهدف إلى تنسيق قانون الرسوم والنماذج الصناعية المطبق لدى الأطراف المتعاقدة. غير أنه إذا ما وُضع في الاعتبار الطابع الإلزامي لبعض أحكام اتفاق لاهاي، كمدة الحماية مثلاً، فإن الأطراف المتعاقدة الراغبة في الانضمام إلى الاتفاق أو التصديق عليه قد تحتاج إلى تعديل قوانينها. ويتربط على ذلك أن اتفاق لاهاي يمكن أن يكون له تأثير تنسيقي في قوانين الأطراف المتعاقدة في ذلك الاتفاق.

ثانياً. العلاقة بين مشروع المعاهدة واتفاق لاهاي

استقلال الشروط الواردة في مشروع المعاهدة عن الشروط المحددة في اتفاق لاهاي

12. في حين يسعى مشروع المعاهدة واتفاق لاهاي إلى تحقيق أهداف مختلفة، كما أوضحنا في الفصل السابق، فإن الصكين يحددان شروطاً تتعلق بمحتويات الطلب⁴ ومحتويات التماس تدوين تغييرات معينة. وقد حُددت هذه الشروط في كل صك بطريقة مستقلة. ومعنى هذا أن مشروع المعاهدة، في تحديده للشروط، لا يشير إلى الأحكام الواردة في اتفاق لاهاي. ومن ثم، فإن الشروط الواردة في مشروع المعاهدة لا تتفق دائماً مع الشروط الواردة في اتفاق لاهاي⁵. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أي تغيير للشروط المحددة في اتفاق لاهاي لا يؤثر في تلك المحددة في مشروع المعاهدة.

13. ويمكن شرح هذا النهج على أساس أن الشروط الواردة في مشروع المعاهدة وُضعت نتيجة لعملية حددت مجالات الالتقاء والاتجاهات المشتركة بين أعضاء اللجنة الدائمة (انظر الوثائق SCT/21/4 و SCT/22/6 و SCT/23/5)، والتي لا يُعتبر كل أعضائها أعضاء في اتفاق لاهاي.

14. وقد اتُّبع نهج مماثل في معاهدة قانون العلامات التجارية ومعاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات التجارية، حيث حُددت الشروط المتعلقة بمحتويات الطلب والتماسات تدوين تغييرات معينة بشكل مستقل عن الشروط المقابلة لها في اتفاق وبروتوكول مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات.

15. وعلى العكس من ذلك، تشير معاهدة قانون البراءات إلى أحكام معاهدة التعاون بشأن البراءات فيما يتعلق بالشروط المتعلقة بشكل أو محتويات الطلب ومحتويات الالتماس، ضمن أمور أخرى، بحيث تتفق هذه الشروط الواردة في معاهدة قانون البراءات اتفاقاً تاماً مع الشروط الواردة في معاهدة التعاون بشأن البراءات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أي تنقيح أو تعديل أو تغيير في معاهدة التعاون بشأن البراءات، يتسق مع مواد معاهدة قانون البراءات، يُطبق لأغراض معاهدة قانون

³ المادة 14(1) من وثيقة جنيف.

⁴ وفقاً لمشروع المعاهدة، تُحدد الشروط وفقاً للطلبات الوطنية/ الإقليمية في الأطراف المتعاقدة؛ ووفقاً لاتفاق لاهاي، تُحدد الشروط وفقاً "للطلب الدولي"

المودع بصفة عامة لدى المكتب الدولي للويبو.

⁵ في الواقع العملي، توجد فوارق قليلة في الشروط المتعلقة بمحتويات الطلب ومحتويات التماس تدوين تغييرات معينة وفقاً لمعاهدة قانون الرسوم والنماذج واتفاق لاهاي (وثيقة جنيف).

البراءات ولائحتها التنفيذية، إذا قررت جمعية معاهدة قانون البراءات ذلك بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات (المادة 16 من معاهدة قانون البراءات).

16. ويمكن شرح العلاقة المشار إليها فيما سبق بين معاهدة قانون البراءات ومعاهدة التعاون بشأن البراءات على أساس أن عدد أعضاء معاهدة التعاون بشأن البراءات كان كبيراً جداً في وقت اعتماد معاهدة قانون البراءات. ونظراً إلى أن معاهدة التعاون بشأن البراءات حددت فعلاً شروطاً شكلية موحدة لطلبات البراءات الدولية، ونظراً إلى أن هذه المعايير كان يطبقها فعلاً أكثر من 100 عضو في معاهدة التعاون بشأن البراءات، فقد تقرر أن تُعتمد في معاهدة قانون البراءات أحكام معاهدة التعاون بشأن البراءات ولائحتها التنفيذية، وأيضاً أحكام تعميماتها الإدارية، حيثما كان ذلك ملائماً، تجنباً لوضع معايير جديدة أو مختلفة⁶.

لا توجد صلة رسمية بين مشروع المعاهدة واتفاق لاهاي

17. لا توجد صلة رسمية بين مشروع المعاهدة واتفاق لاهاي. ويلاحظ، بشكل خاص، أن الدولة أو المنظمة الحكومية الدولية التي تمثل للشروط الواردة في المادة 25 من مشروع المعاهدة لن تحتاج إلى أن تنضم إلى، أو تصدق على، أي من وثائق اتفاق لاهاي، لكي تنضم إلى، أو تصدق على معاهدة قانون الرسوم والنماذج. وبالمثل، فإن أية دولة أو - وفقاً لوثيقة جنيف - أية منظمة حكومية دولية تمثل للشروط الواردة في الوثيقة المعنية في اتفاق لاهاي لكي تصبح طرفاً متعاقداً، ستحتفظ بإمكانية الانضمام إلى، أو التصديق على، الوثيقة المعنية في اتفاق لاهاي، دون أن تنضم إلى، أو تصدق على، معاهدة قانون الرسوم والنماذج.

18. وبالإضافة إلى ذلك، لا يفرض مشروع المعاهدة واتفاق لاهاي على الأطراف المتعاقدة في كل منها أيّاً من الالتزامات الناشئة عن المعاهدة الأخرى. فمثلاً، لن تضطر الأطراف المتعاقدة في معاهدة قانون الرسوم والنماذج والتي هي ليست أطرافاً متعاقدة في وثيقة جنيف إلى إنفاذ الطلبات الدولية المودعة وفقاً لوثيقة جنيف أو التسجيلات الدولية المسجلة وفقاً لتلك الوثيقة. وبالمثل، لن تضطر الأطراف المتعاقدة في وثيقة جنيف والتي هي ليست أطرافاً متعاقدة في معاهدة قانون الرسوم والنماذج إلى الالتزام بأحكام هذه المعاهدة.

ثالثاً. خاتمة

19. قدمت هذه الوثيقة أولاً عرضاً عاماً للملامح الرئيسية لمشروع المعاهدة واتفاقية لاهاي. ويُذكر أن مشروع المعاهدة واتفاق لاهاي يعالجان الشروط الشكلية والإجراءات الخاصة بالرسوم والنماذج الصناعية. لكن في حين يهدف مشروع المعاهدة إلى تبسيط وتنسيق الشروط الشكلية والإجراءات الخاصة بالرسوم والنماذج الصناعية التي تحددها المكاتب الوطنية/الإقليمية، وذلك بغية تقليل أوجه الاختلاف بين الأطراف المتعاقدة في المستقبل، فإن اتفاق لاهاي ينشئ آلية مركزية وقياسية لتسجيل الرسوم والنماذج الصناعية على المستوى الدولي.

20. وتمضي الوثيقة بعد ذلك لتصف العلاقة بين مشروع المعاهدة واتفاق لاهاي. ففي حين يحدد الصك شروطاً تتعلق بمحتويات الطلب ومحتويات التماس تدوين تغييرات معينة، فإنها يعلان ذلك بصورة مستقلة. وهكذا، فإن الشروط الواردة في أحد الصكين قد تختلف عن الشروط الواردة في الصك الآخر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التغييرات في الشروط الواردة في أحد الصكين لا تؤثر في الشروط الواردة في الصك الآخر.

21. ويتوسع الفصل الثاني في شرح أنه لا توجد صلة رسمية بين مشروع المعاهدة واتفاق لاهاي، وأنه لن يفرض أي التزام بموجب أي من وثائق اتفاق لاهاي على الأطراف المتعاقدة في معاهدة قانون الرسوم والنماذج، والعكس صحيح.

⁶ انظر منشور الويبو رقم L450PLT، "ما هي معاهدة قانون البراءات؟".

22. وختاماً، فرغم أن اتفاق لاهاي ومعاهدة قانون الرسوم والنماذج، إذا اعتمدت، سيكونان من معاهدات الويبو في مجال الشروط الشكلية والإجراءات الخاصة بالرسوم والنماذج الصناعية، فإنه لا توجد صلة رسمية أو مباشرة بينهما. وسوف يسعى اتفاق لاهاي ومعاهدة قانون الرسوم والنماذج إلى تحقيق أهداف مختلفة، كما سيتمتع كل منها بسلطة ذاتية كاملة واستقلال تام عن الآخر، ولن يتغلب أحدهما على الآخر.

23. إن اللجنة الدائمة مدعوة إلى النظر في هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

7. Hague Agreement Concerning the International Registration of Industrial Designs¹

Hague Agreement (1925), revised at London (1934) and at The Hague (1960)² (supplemented by the Additional Act of Monaco (1961)),³ the Complementary Act of Stockholm (1967) and the Protocol of Geneva (1975),⁴ and amended in 1979), and the Geneva Act (1999) (Hague Union)

Status on January 15, 2013

| State/IGO | Date on which State/IGO became party to the Agreement | Date on which State became party to the London Act | Date on which State became party to the Hague Act ² | Date on which State became party to the Complementary Act of Stockholm | Date on which State/IGO became party to the Geneva Act |
|---|---|--|--|--|--|
| African Intellectual Property Organization (OAPI) | September 16, 2008 | — | — | — | September 16, 2008 |
| Albania | March 19, 2007 | — | March 19, 2007 | March 19, 2007 | May 19, 2007 |
| Armenia | July 13, 2007 | — | — | — | July 13, 2007 |
| Azerbaijan | December 8, 2010 | — | — | — | December 8, 2010 |
| Belgium ⁵ | April 1, 1979 | — | August 1, 1984 | May 28, 1979 | — |
| Belize | July 12, 2003 | — | July 12, 2003 | July 12, 2003 | — |
| Benin | November 2, 1986 | November 2, 1986 | November 2, 1986 | January 2, 1987 | — |
| Bosnia and Herzegovina | December 24, 2008 | — | — | — | December 24, 2008 |
| Botswana | December 5, 2006 | — | — | — | December 5, 2006 |
| Bulgaria | December 11, 1996 | — | December 11, 1996 | December 11, 1996 | October 7, 2008 |
| Côte d'Ivoire | May 30, 1993 | May 30, 1993 | May 30, 1993 | May 30, 1993 | — |
| Croatia | February 12, 2004 | — | February 12, 2004 | February 12, 2004 | April 12, 2004 |
| Democratic People's Republic of Korea | May 27, 1992 | — | May 27, 1992 | May 27, 1992 | — |
| Denmark | December 9, 2008 | — | — | — | December 9, 2008 ⁶ |
| Egypt | July 1, 1952 | July 1, 1952 | — | — | August 27, 2004 |
| Estonia | December 23, 2003 | — | — | — | December 23, 2003 |
| European Union | January 1, 2008 | — | — | — | January 1, 2008 |
| Finland | May 1, 2011 | — | — | — | May 1, 2011 |
| France ⁷ | October 20, 1930 | June 25, 1939 ⁸ | August 1, 1984 | September 27, 1975 | March 18, 2007 |
| Gabon | August 18, 2003 | — | August 18, 2003 | August 18, 2003 | — |
| Georgia | August 1, 2003 | — | August 1, 2003 | August 1, 2003 | December 23, 2003 |
| Germany | June 1, 1928 | June 13, 1939 ⁹ | August 1, 1984 | September 27, 1975 | February 13, 2010 |
| Ghana | September 16, 2008 | — | — | — | September 16, 2008 |
| Greece | April 18, 1997 | — | April 18, 1997 | April 18, 1997 | — |
| Hungary ¹⁰ | April 7, 1984 | — | August 1, 1984 | April 7, 1984 | May 1, 2004 |
| Iceland | December 23, 2003 | — | — | — | December 23, 2003 |
| Italy | June 13, 1987 | — | June 13, 1987 | August 13, 1987 | — |
| Kyrgyzstan | March 17, 2003 | — | March 17, 2003 | March 17, 2003 | December 23, 2003 |
| Latvia | July 26, 2005 | — | — | — | July 26, 2005 |
| Liechtenstein | July 14, 1933 | January 28, 1951 ¹¹ | August 1, 1984 | September 27, 1975 | December 23, 2003 |
| Lithuania | September 26, 2008 | — | — | — | September 26, 2008 |
| Luxembourg ⁵ | April 1, 1979 | — | August 1, 1984 | May 28, 1979 | — |
| Mali | September 7, 2006 | — | September 7, 2006 | September 7, 2006 | — |
| Monaco | April 29, 1956 | April 29, 1956 ¹² | August 1, 1984 | September 27, 1975 | June 9, 2011 |
| Mongolia | April 12, 1997 | — | April 12, 1997 | April 12, 1997 | January 19, 2008 |
| Montenegro | June 3, 2006 | — | June 3, 2006 | June 3, 2006 | March 5, 2012 |
| Morocco | October 20, 1930 | January 21, 1941 ¹³ | October 13, 1999 | October 13, 1999 | — |
| Namibia | June 30, 2004 | — | — | — | June 30, 2004 |
| Netherlands ⁵ | April 1, 1979 | — | August 1, 1984 ¹⁴ | May 28, 1979 ¹⁴ | — |
| Niger | September 20, 2004 | — | September 20, 2004 | September 20, 2004 | — |
| Norway | June 17, 2010 | — | — | — | June 17, 2010 |
| Oman | March 4, 2009 | — | — | — | March 4, 2009 |
| Poland | July 2, 2009 | — | — | — | July 2, 2009 |
| Republic of Moldova | March 14, 1994 | — | March 14, 1994 | March 14, 1994 | December 23, 2003 |
| Romania | July 18, 1992 | — | July 18, 1992 | July 18, 1992 | December 23, 2003 |
| Rwanda | August 31, 2011 | — | — | — | August 31, 2011 |
| Sao Tome and Principe | December 8, 2008 | — | — | — | December 8, 2008 |
| Senegal | June 30, 1984 | June 30, 1984 | August 1, 1984 | June 30, 1984 | — |
| Serbia ¹⁵ | December 30, 1993 | — | December 30, 1993 | December 30, 1993 | December 9, 2009 |
| Singapore | April 17, 2005 | — | — | — | April 17, 2005 |

7. Hague Agreement Concerning the International Registration of Industrial Designs¹

Hague Agreement (1925), revised at London (1934) and at The Hague (1960)² (supplemented by the Additional Act of Monaco (1961)),³ the Complementary Act of Stockholm (1967) and the Protocol of Geneva (1975),⁴ and amended in 1979), and the Geneva Act (1999)
(Hague Union)

| State/IGO | Date on which State/IGO became party to the Agreement | Date on which State became party to the London Act | Date on which State became party to the Hague Act ² | Date on which State became party to the Complementary Act of Stockholm | Date on which State/IGO became party to the Geneva Act |
|--|---|--|--|--|--|
| Slovenia..... | January 13, 1995 | – | January 13, 1995 | January 13, 1995 | December 23, 2003 |
| Spain..... | June 1, 1928 | March 2, 1956 ¹⁶ | – | – | December 23, 2003 |
| Suriname..... | November 25, 1975 | November 25, 1975 | August 1, 1984 | February 23, 1977 | – |
| Switzerland..... | June 1, 1928 | – | August 1, 1984 | September 27, 1975 | December 23, 2003 |
| Syrian Arab Republic..... | May 7, 2008 | – | – | – | May 7, 2008 |
| Tajikistan..... | March 21, 2012 | – | – | – | March 21, 2012 |
| The former Yugoslav Republic of Macedonia..... | March 18, 1997 | – | March 18, 1997 | March 18, 1997 | March 22, 2006 |
| Tunisia..... | October 20, 1930 | October 4, 1942 ¹⁷ | – | – | June 13, 2012 |
| Turkey..... | January 1, 2005 | – | – | – | January 1, 2005 |
| Ukraine..... | August 28, 2002 | – | August 28, 2002 | August 28, 2002 | December 23, 2003 |
| (Total: 60) | (60) | (12) | (34) | (34) | (45) |

¹ The Geneva (1999) Act of the Hague Agreement Concerning the International Registration of Industrial Designs was adopted on July 2, 1999. The Geneva Act entered into force on December 23, 2003.

² The Protocol to the Hague Act (1960) is not yet in force. It has been ratified by or acceded to by the following States: Belgium, France, Germany, Italy, Liechtenstein, Monaco, Morocco, Netherlands and Switzerland.

³ The Additional Act of Monaco (1961) is in force in respect of the following States as from the dates indicated: France (December 1, 1962), Germany (December 1, 1962), Liechtenstein (July 9, 1966), Spain (August 31, 1969) and Monaco (September 14, 1963).

⁴ The Protocol of Geneva (1975), in accordance with Article 11(2)(a) thereof, ceased to have effect as of August 1, 1984; however, as provided by Article 11(2)(b), States bound by the Protocol (Belgium (as from April 1, 1979), France (as from February 18, 1980), Germany (as from December 26, 1981), Hungary (as from April 7, 1984), Liechtenstein (as from April 1, 1979), Luxembourg (as from April 1, 1979), Monaco (as from March 5, 1981), Netherlands (as from April 1, 1979), Senegal (as from June 30, 1984), Suriname (as from April 1, 1979) and Switzerland (as from April 1, 1979)) are not relieved of their obligations thereunder in respect of industrial designs whose date of international deposit is prior to August 1, 1984.

⁵ The territories in Europe of Belgium, Luxembourg and the Netherlands are, for the application of the Hague Agreement, to be deemed a single country.

⁶ Not applicable to the Faroe Islands but applicable to Greenland as of January 11, 2011.

⁷ Including all Overseas Departments and Territories.

⁸ France has notified acceptance of the termination of the London Act (1934), on September 20, 2010. The termination of the London Act will become effective three months after the Director General of WIPO receives the last required notification of acceptance.

⁹ Germany has notified acceptance of the termination of the London Act (1934), on August 16, 2010. The termination of the London Act will become effective three months after the Director General of WIPO receives the last required notification of acceptance.

¹⁰ With the declaration that Hungary does not consider itself bound by the Protocol annexed to the Hague Act (1960). The London Act ceased to be effective in respect of Hungary as of February 1, 2005.

¹¹ Liechtenstein has notified acceptance of the termination of the London Act (1934), on December 13, 2010. The termination of the London Act will become effective three months after the Director General of WIPO receives the last required notification of acceptance.

¹² Monaco has notified acceptance of the termination of the London Act (1934), on March 9, 2011. The termination of the London Act will become effective three months after the Director General of WIPO receives the last required notification of acceptance.

¹³ Morocco has notified acceptance of the termination of the London Act (1934), on December 4, 2012. The termination of the London Act will become effective three months after the Director General of WIPO receives the last required notification of acceptance.

¹⁴ Ratification for the Kingdom in Europe.

¹⁵ Serbia is the continuing State from Serbia and Montenegro as from June 3, 2006.

¹⁶ Spain has notified acceptance of the termination of the London Act (1934), on September 18, 2012. The termination of the London Act will become effective three months after the Director General of WIPO receives the last required notification of acceptance.

7. Hague Agreement Concerning the International Registration of Industrial Designs¹

Hague Agreement (1925), revised at London (1934) and at The Hague (1960)² (supplemented by the Additional Act of Monaco (1961)),³ the Complementary Act of Stockholm (1967) and the Protocol of Geneva (1975),⁴ and amended in 1979),
and the Geneva Act (1999)
(Hague Union)

¹⁷ Tunisia has notified acceptance for the termination of the London Act (1934), on June 10, 2011. The termination of the London Act will become effective three months after the Director General of WIPO receives the last required notification of acceptance.